دوما في قمة أولويات المعلمين، فإن المزيد والمزيد من المعلمين يلاحظون أنهم ايضا مربون في روح القانون وأنهم لا يحتاجون فقط لحماية الأخفال، وإنما يحتاجون أيضا للتكامل المهني.

ومن الأمور المثيرة للاهتمام أن نلاحظ أن القليل من الدراسات في التعليم والتعلم الفعال بالفعل تشير إلى الممارسة الآمنة (Siedentop, 1989; Silverman, 1991). وقد قدم ميتزلر (Metzler, 1990: 61) ، وهو أحد العاملين المحترمين في مجال فعالية المعلم في التربية البدنية، قائمة بالمؤشرات العملية لفعالية المعلم / المتعلم في التربية البدنية. واعترف هذا العمل بالحاجة إلى إعلان وإقرار بيئة تعليمية آمنة، ولكنه لاحظ أن هناك القليل من الدعم الإحصائي لدورها في التعليم الفعال، مقترحا أنها ينبغي أن تكون شرخا مسبقا ضروريا لتعليم الكثير من الأنشطة. وقد شاركته الرابطة البريطانية للناصحين والمحاضرين في التربية البدنية (BAALPE, 1995: 7) وجهة النظر هذه؛ حيث ترى أن الممارسة الآمنة يجب أن تكون سمة مكملة integral لجميع جوانب التعليم وفي جميع مراحله. ويوسعون ذلك في علاقته بالتربية البدنية مستنتجين أن الممارسة الآمنة لها مكونان اثنان: الأول يشمل مسؤوليات المعلمين، والثاني يهتم بعملية التعليم.

مسؤوليات المعلم:

تم تلخيص مسؤوليات المعلم القانونية في عدد من الوثائق. ففي ضوء قانون الصحة والأمان في العمل (HSW, 1974) عليهم واجب الالتزام بأي تعليمان أمان تقدم لهم من قبل صاحب العمل، لاسيما السلطات التعليمية في حالة المدارس الحكومية، المدير في حالة المدارس المستقلة. والفصل الثاني من القانون (البند الثالث) يلقي بواجب الرعاية على كل صاحب عمل (LEA) لإعداد ومراجعة بيان مكتوب عن السياسة العامة فيما يتعلق بصحة وأمان الموظفين والمؤسسة وترتيبات تنفيذ تلك السياسة. وعلى أصحاب العمل أن يلفتوا انتباه موظفيهم (المعلمين) إلى ذلك. وينطبق ذلك أيضا على البيئة الآمنة التي سيعمل فيها المعلمون والتلاميذ. والفشل في التنفيذ ربما يؤدي إلى المقاضاة أمام المحاكم.

وربما تتمثل الحالة في أن نصيحة صاحب العمل أكثر حزما وصرامة من تلك التي يقدمها الإرشاد الإضافي، فعلى سبيل المثال، ربما تمنع استخدام أجهزة معينة أو حذف أنشطة من قبيل الغوص أثناء دروس السباحة أو أنشطة المغامرة الخارجية خارج موقع المدرسة. وفي هذه الحالة يجب على المعلمين قانونا أن يتبعوا تعليمات صاحب العمل. ومع ذلك فمن الجدير بالملاحظة أن المعلمين لديهم الحرية في تحدي المنطق الكامن وراء تعليمات صاحب العمل وأن يسعوا للحصول على تعديل اللوائح المحلية.

ومثلها مثل قانون الصحة والأمان في العمل فإن لوائح إدارة الصحة والأمان في العمل تحدد الإرشادات التي تطالب جميع أصحاب العمل بتقديم معايير لتخطيط، وتنظيم، ومراقبة، ومراجعة ترتيباتهم لإدارة الصحة والأمان. ويعرف ذلك بتقدير الخطر ويتناول ضبط المخاخر المحتملة. وهذا يعني أنه على الإدارات والمديرين أن يحددوا ويقدروا مستويات الخطر الموجودة في أنشطة المنهج، والتأكد من تصميم وتنفيذ معايير فعالة لضبط الخطر، وكذلك تنفيذ نظم وإجراءات وسياسات ملائمة لإدارة وضبط وحماية تلك المعايير وتطويرها من خلال التدريب المناسب والكافي على الصحة والأمان.

وبالإضافة إلى واجباتهم القانونية تقع على المعلمين والمديرين واجبات رعاية التلاميذ والتي ترتبط بوضع المدرسين الرسخ في موضع الوالدين. ويطالب القانون المعلمين بممارسة نفس الرعاية التي يمارسها الآباء الحكماء. ومن الجدير بالملاحظة أن الآباء والعامة غالبا ما يضعون المسؤولية المهنية عن صحة الأخفال وسلامتهم موضعا أعلى بكثير مما يتوقع من الآباء: إذ يفترضون أن المعلمين سيكونون أكثر وعيا بالأخطار المحتملة المحدقة بالطلاب.

ويتوقع القانون أيضا أن يعمل المعلمون في ضوء التعليمات التي تحدد جميع مشكلات الأمان التي يمكن التنبؤ بها المرتبطة بالأنشطة التي يتم تنفيذها فيما يتعلق بالمنهج (BAALPE, 1995: 21). وفي هذا السياق تعني الممارسة الآمنة أنه عبر السنين أعلن المعلمون واستخدموا ممارسات وإجراءات بالفعل تمكنت من تجنب حوادث يمكن التنبؤ بها دون تقليل التحدي والقيمة النمائية للتربية البدنية للشباب.

ويمكن تلخيص ذلك على أنه "ممارسة منتظمة ومستحسنة". وينطبق كل ذلك على منهج المدرسة والأنشطة الإضافية على المنهج، سواءً تمت ممارستها في موقع المدرسة أو خارجه. وعند المشاركة في الزيارات فإن واجب الرعاية يطبق على مدار 24 ساعة. وأي خرق لهذه الواجبات يتسبب في إصابة أو خسارة يستثير دعاوى تعويض أو في بعض الأحيان عقوبات جنائية.

كما أن مسؤوليات المعلمين المهنية يتم توثيقها أيضا في ضوء وثيقة ظروف ورواتب المعلمين، التي تنشر سنويا والتي تقرر وتعلن واجبات المعلمين المهنية مثل "الاحتفاظ بنظام وترتيب جيد بين التلاميذ وتأمين صحتهم وأمانهم عندما يشاركون في الأنشطة سواءً داخل المدرسة أم خارجها.

كما أن معايير المعلمين حديثي التخرج (DfEE,1998)، والمعايير القومية لقادة المواد (TTA, 1998) تحدد توقعات محددة بأن قادة المواد ينبغي أن يعرفوا خصائص التعليم ذي الجودة العالية في المادة والاستراتيجيات الأساسية لتحسين ودعم مستويات مرتفعة من التعليم، والتعلم والإنجاز لدى جميع

التلاميذ،.. ومتطلبات الصحة والأمان، بما في ذلك الأماكن التي يتوقع منها تلقي نصائح الخبراء، وأن يفهموا ذلك جيدا.

وتم تلخيص نسخة مصدقة من تلك المعايير في التربية البدنية من قبل (BAALPE) في تحقيق التفوق كقائد مادة في التربية البدنية. وهي تقترح أن قادة التربية البدنية ينبغي أن يلتزموا بسياسة الصحة والأمان باستخدام دليل أمان (BAALPE, 1998: 13) للمعلومات والتوجيه. كما أنهم أيضا ينبغي أن يزودا قسم سياسة الصحة والأمان بالتطور الذي يمكن الاقتراب منه بطريقتين: أولاهما البحث المنتظم عن النصائح الحديثة التي تمت مراقبتها من قبل منظمات التعليم والتدريب، وثانيتهما إعلان وإقرار مدخل نظامي للأمان في النشاط البدني وعلاقته بالتجهيزات والمباني والتدريس في موقع المدرسة وخارجه. وأخيرا، فإن قادة مادة التربية البدنية ينبغي أن يتأكدوا من وجود تقديرات حديثة للمخاخر وإجراءات حديثة، وعن خريق توفير التدريب والتأكد من التدريب الحديث على الإسعافات الأولية وفهم عملية تقدير الخطر لجميع العاملين. وبالإضافة إلى ذلك، يجب تشجيع التلاميذ بتولي المسؤوليات الشخصية عن الأمان والنظافة. وكذلك تقترح TTA أن بالبحث وفحص الدليل يظهر الارتباط القريب بين جودة التعليم وإنجاز التلاميذ وبين جودة القيادة وجودة التدريس.

عملية التعليم:

ليس هناك من يعترض على أن المعلم بحاجة لأن يعلموا بأمان. ومن المعقول أن نفترض أن المعلمين واعون ومدركون للحاجة إلى خلق بيئة آمنة. ولكنهم أيضا عليهم مسؤولية تعليم الأمان ويشمل ذلك توفير الفرص للشباب لتطوير المعرفة، والمهارات، والفهم لقواعد الأمان بينما يطبقونها على أنفسهم وعلى الآخرين. وقد أصبح ذلك قانونيا منذ ظهور المنهج القومي في التربية البدنية (NCPE)، والذي يشترط تعليم التلاميذ:

أن يهتموا بأمانهم وبأمان الآخرين في جميع الأنشطة التي يتم القيام بها.

استخدام المصعد، وحمل ووضع الأجهزة بأمان.

فهم سبب استخدام ملبس خاص، حذاء خاص في الأنشطة المختلفة.

فهم مخاخر ارتداء الملابس غير الملائمة، والأحذية غير الملائمة، والمجوهرات.

الاستجابة على الفور للتعليمات والإشارات في إخار النظام المعمول به، اتباع القواعد ذات الصلة.

(DES, 1992: 3)

وبينما تمت مراجعة هذا القانون، فإن جوانب تدريس الأمان تبقى على الأجندة (KfE, 1995) ولذا فمن المهم أن نلاحظ أن المعلمين بحاجة إلى لتخطيط